

الحوار

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

خلاصة الأفكار والمواضيع المثارة في ندوة الكشاف التاسعة بعنوان
"تحديات الإصلاح الأمني في سوريا"

ندوة حوارية نظمها مركز الحوار السوري بالتعاون مع المرصد
الاستراتيجي، ومركز عمران للدراسات الاستراتيجية

الأربعاء 02 ربيع الآخر 1439 هـ - 20 كانون الثاني / ديسمبر 2017م

أقام مركز الحوار السوري بتاريخ 2 ربيع الآخر 1439هـ الموافق لـ 20 ديسمبر/كانون الأول 2017م، ندوته التاسعة ضمن مسار "الكشاف" في برنامج الحوار السياسي بعنوان "تحديات الإصلاح الأمني في سوريا". تضمنت الندوة جلستين، عرضت في الأولى الأوراق من المراكز البحثية الشريكة، فيما خصصت الثانية لمداخلات الحضور وتعقيبات أصحاب الأوراق.

جاءت الورقة الأولى من "المرصد الاستراتيجي" بعنوان "تحديات الإصلاح الأمني في سوريا"، حيث أشارت إلى أهمية الأمن كأحد الدعائم الرئيسة للنظام السياسي، وبأن الموضوع الأمني، مع غيره من المواضيع الأساسية "وقف الانتهاكات بحق المدنيين" و"إجراءات بناء الثقة"، يفترض أن يسبق أي حديث عن الإصلاح الدستوري. وفي حديثها عن قوى الثورة والمعارضة، بينت الورقة عدم مراعاة قوى الثورة والمعارضة لحساسية الموضوع الأمني تجاه دول الجوار وغيرها من الدول من جهة، ومساهمتها في انتشار فوضى السلاح وجماعات الغلو من جهة ثانية. وأضافت أن أكبر مشكلتين وقعت فيهما هذه القوى هي انطلاقها من ردود الأفعال لتقليص مفهوم الأمن، وتركيزها على البعد الإجرائي في الإصلاح، وأن الأمر يتطلب عكس ذلك بزيادة الاهتمام بالقطاع الأمني من خلال مفهوم "إعادة تشكيل الأمن"، وتبني نظرية أمنية متطورة.

عرض "مركز عمران للدراسات الاستراتيجية" الورقة الثانية بعنوان: "التغيير الأمني في سوريا"، حيث أوضحت الورقة بداية فرضيات التغيير الأمني ومدى ارتباطها بالعملية السياسية، مشيرة إلى أنه لا يمكن الحديث عن "إعادة الهيكلة" أو "إصلاح القطاع الأمني" إلا في ظل تحقق انتقال سياسي حقيقي، وأن التغيير المنشود تعترضه عدة تحديات تأتي في سياق "الدولة الفاشلة" التي تتعزز عواملها من خلال استمرار خطف أجهزة الدولة من قبل النظام الحاكم، وتحكم فئات دينية واجتماعية واقتصادية موالية للنظام على مراكز القرار في مؤسسات الدولة. كما استعرضت الواقع الأمني في كل من مناطق النظام والمليشيات الكردية وفصائل الثورة، لتختتم بوضع خطة للتغيير والانتقال إلى قطاع أمني متماسك.

فتح بعد ذلك باب المداخلات للسادة المشاركين، تلاه تعقيب أصحاب الأوراق، حيث تم التركيز فيهما على:

توصيف التعاطي مع الملف الأمني في سوريا عقب الثورة:

أشير إلى أن قوى الثورة والمعارضة وعلى الرغم من تحقيقها بعض الخطوات في مجال الأمن الداخلي، إلا أنها على صعيد الأمن الخارجي فشلت فشلاً ذريعاً على عكس النظام ومليشيات "PYD" وتشكيلات تنظيم القاعدة كداعش والنصرة. فقد تم الحديث عن أداء القوى السياسية والفصائل العسكرية في بعض مراحل الثورة، والذي كان مهدداً للأمن الإقليمي والدولي، والذي يعد مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بالأمن الوطني.

كما ذكر أن الأجهزة الأمنية التابعة للنظام لا يتصور إمكانية إصلاحها في ظل نظرتها وعقيدتها القائمة على الانتقام من المواطنين لصالح عصابة طائفية حاكمة وفي ظل تغلغل الميليشيات والقوات الأجنبية داخلها، وبأن الدخول في مثل هذه المعادلة يتطلب مراعاة "البعد الإنساني والاجتماعي". وأنه لا يتصور كذلك تحقيق الإصلاح الأمني الذي يرتبط بملف العدالة الانتقالية التي يصعب الآن تطبيقها.

كذلك أشير إلى أن "الفشل الأمني" الذي يوسم به النظام، هو تكتيك منه لفرض وجوده وإجبار الدول على التعاطي معه، خصوصاً في ظل فشل قوى الثورة.

التحديات التي تعترض سبيل "التغيير الأمني" في سوريا:

ركزت المداخلات على هذه القضية، وذكرت العديد من الأمثلة على التحديات التي تقف في وجه تحقيق "التغيير الأمني" في سوريا بشكل عام، وتطور تعاطي قوى الثورة مع هذا الملف الحساس بصورة خاصة، منها:

- 1- التحدي "القيمي" لدى قوى الثورة في تقديم الملف الأمني الأول دولياً "محاربة الإرهاب" على مصالح الثورة في محاربة النظام ومليشيات المرتزقة التابعة له.
- 2- الخشية من تحول أولوية "القضاء على الإرهاب" كمدخل لتثبيت الاستبداد.
- 3- البيروقراطية التي تعاني منها أجهزة الدولة بشكل عام.
- 4- تغلغل فكر القاعدة في صفوف فصائل الثورة، القائم على أفكار "تجاوز الحدود" و"كسر القواعد التي قامت عليها الدول عقب معاهدة وستفاليا".

التعاطي مع "الملف الأمني" على المستوى الإقليمي والدولي:

أشار البعض إلى وجود إرادة دولية خصوصاً من الدول المؤثرة بإضعاف قوى الثورة أمنياً، وعدم تمكينها من بناء منظومة أمنية هيكلية وموضوعياً، تستطيع منافسه النظام.

وأشير كذلك إلى التأثير الكبير لقوة أية دولة على اتساع هامش المناورة أمامها في تحقيق أمنها الوطني، وقدرتها على تسخير التقاطعات مع الأولويات الأمنية الإقليمية والدولية.

كما ألمح إلى أن التعاون الأمني السابق بين النظام وبعض الدول المؤثرة مثل الولايات المتحدة كان له أثر كبير في إعادة تسويق النظام نفسه، على أنه الجهة القادرة على ضبط الأمن.

مقترحات لقوى الثورة في تعاطيها مع الملف الأمني:

خصص القسم الأكبر من المداخلات والتعليقات لتقديم توصيات لقوى الثورة في تعاطيها مع هذا الملف، من أبرزها:

- 1- ضرورة تطوير الخطاب السياسي لقوى الثورة من جهة التركيز على التقاطع الأمني مع مصالح الدول الإقليمية.
- 2- التركيز على ملف العدالة الانتقالية، وربطه عضويًا بعملية التغيير الأمني.
- 3- ربط ملف التغيير الأمني بالتخلص من المليشيات العابرة للحدود.

- 4- حث منظمات المجتمع المدني على دراسة الملفات المتعلقة بالتغيير الأمني بما يؤدي إلى التوعية بها ونشر مفاهيمها بين عموم الشعب.
- 5- دراسة حالات اختراق الثورة في المستويات السياسية والعسكرية.
- 6- التركيز إعلامياً على العلاقة المشبوهة بين النظام وداعش، بما يساهم في دحض حجة النظام بأنه "الجهة المؤهلة لمحاربة الإرهاب".
- 7- حث قوى الثورة على بناء أجهزة أمنية في المناطق التابعة لها "حوران ودرع الفرات مثلاً"، خصوصاً في ظل إمكانية استمرار الوضع الحالي لسنوات عدة من جهة التقسيم الفعلي وعدم الوصول إلى تسوية سياسية.
- 8- تحديد أبرز المهددات الأمنية "مثل قضية مكافحة الإرهاب، والتصدي للمليشيات العابرة للحدود"، والتي تتقاطع مع مصالح الدول الإقليمية، ووضع استراتيجيات وخطط للتعامل معها بصورة احترافية.